



الجنس

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم

القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متنسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

جزئياً

تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا

لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

انضمت البحرين إلى اتفاقية "سيداو" في عام 2002 وهي متحفظة على المادة 2 (تدابير السياسة العامة)، والمادة 9 (2) (المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في الجنسية)، والمادة 15 (4) (حرية اختيار المسكن والإقامة) والمادة 16 (المساواة في الزواج والحياة الأسرية)، والمادة 29 (1) (تفسير وتطبيق الاتفاقية والتحكيم في حالة النزاع).

الدستور

تنص المادة 18 من الدستور على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو النسل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

قانون الجنسية

الجنسية

لا تتمتع النساء بنفس حقوق الرجال في نقل الجنسية لأطفالهن وأزواجهن. يمكن للرجال نقل الجنسية لأطفالهم تلقائياً. يمكن للأمهات البحرينيات أن ينقلن جنسيتهن إلى أطفالهن إذا ولد الطفل من أب مجهول أو إذا ولد من أب لم يثبت وضعه القانوني.

البحرين

القوانين الجنائية

العنف الأسري

تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب قانون الحماية من العنف الأسري، رقم 17 لعام 2015. يمكن تعزيز القانون من خلال توضيح ما إذا كان الاغتصاب الزوجي مجرم كشكل من أشكال العنف الأسري.

الإغتصاب الزوجي

الاغتصاب الزوجي غير مجرم.

الإغتصاب (غير الزوج)

ينص المرسوم بقانون العقوبات رقم 15 لعام 1976 على عقوبة السجن مدى الحياة لأي شخص يعتدي جنسياً على المرأة دون رضاها. وتكون العقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة إذا كان سن الضحية أقل من 16 عاماً.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج

تعمي المادة 353 من قانون العقوبات الجنائي من العقوبة في جرائم الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو الأفعال المخلة بالآداب من الملاحقة الجنائية إذا تزوجت الضحية الجنائي.

الإجهاض للنجايات من الاغتصاب

يسمح قانون العقوبات بالإجهاض تحت الإشراف الطبي بموجب المادة 321 من قانون العقوبات. للمرأة الحق في الإجهاض إذا أثبت الطبيب أن حياتها في خطر. ومع ذلك، لا يوجد أي حكم يسمح بالإجهاض في حالات الاغتصاب.

التحرش الجنسي

رغم عدم وجود جريمة تحرش جنسي في قانون العمل رقم 36 لعام 2012، يعاقب قانون الخدمة المدنية على التحرش الجنسي في أماكن العمل. يجرم قانون العقوبات أعمال الفجور والاعتداء (المادة 344 وما بعدها من قانون العقوبات).

جرائم الشرف (العذر المخفف)

تسمح المادة 334 من قانون العقوبات بتخفيف عقوبة من فاجأ زوجته (زوج أو زوجة) متلبساً بجريمة الزنا فقتله وشريكه في الحال أو اعتدى عليهما اعتداءً أفضى إلى الموت.

الزنا

يُعد الزنا جريمة بموجب المادة 316 من قانون العقوبات.

ختان الإناث

ختان الإناث لا يُمارس في البحرين، وإن وقعت حالات نادرة جداً في الماضي. بكل الأحوال، يندرج الختان ضمن جرائم الاعتداء على الأشخاص بموجب المادة 337 في قانون العقوبات.

الإتجار بالأشخاص

يحظر قانون مكافحة الإتجار بالأشخاص رقم 1 لعام 2008 جميع أشكال الإتجار بالأشخاص وينص على السجن لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات و15 سنة.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء

يُجرّم البغاء بموجب المواد 330-324 من قانون العقوبات.

التوجه الجنسي

لا يوجد حظر صريح على السلوك المثلي في قانون العقوبات. ويغيب الوضع إزاء فرض قانون العقوبات على وقائع الفجور أو السلوك الخادش للحياء لتجريم السلوك المثلي بالتراضي أو التعبير عن التوجه الجنسي.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج

السن القانوني للزواج هو 16 سنة للإناث. ولا يجوز تزويج الفتاة التي يقل سنها عن 16 سنة إلا بإذن من المحكمة التي يجب أن تتحقق من ملائمة الزواج قبل منح الإذن.

ولاية الرجال على النساء

يتيح قانون الأسرة تدابير حماية للنساء الخاضعات لولاية الرجال. يمكن للمرأة الشيعية البالغة إبرام عقد زواجها بنفسها دون ولي. ولا يمكن للولي أن يجبر المرأة على الزواج أو أن يعارض زواجها دون سبب مشروع.

الزواج والطلاق

ينص قانون الأسرة، رقم 19 لعام 2017 على حقوق وواجبات مشتركة بين الزوجين. للزوج الحق في الطلاق بإرادته. للزوجة الحق بالخلع، ولكن مقابل التخلي عن الصداق.

تعدد الزوجات

مسموح بتعدد الزوجات في قانون الأسرة. يجب على الزوج أن يعلن عدد زوجاته في عقد الزواج.

الوصاية على الأطفال

الأب هو الوصي على أطفاله.

حضانة الأطفال

تتمتع الأمهات بحقوق محدودة في الحضانة، والتي يتم تحديدها بشكل مختلف للمجتمعات السنية والشيعية.

الميراث

وفقاً لقانون الأسرة، تطبق أحكام الشريعة في الميراث. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل

تنص المادة 39 من قانون العمل على: "يحظر التمييز في الأجر لمجرد اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

الفصل من العمل بسبب الحمل

من غير القانوني بموجب قانون العمل رقم 36 لعام 2012 فصل العمال بسبب جنس العاملة أو المسؤوليات الأسرية أو الحمل أو الولادة أو الرضاعة.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر

ينص قانون العمل رقم 36 لعام 2012 على حق المرأة في إجازة الأمومة بأجر كامل لمدة ستين يوماً. وهذا أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ 14 أسبوعاً.

القيود القانونية على عمل النساء

تسمح المادة 31 من قانون العمل رقم 36 لعام 2012 لوزير العمل بتحديد المهن التي يحظر توظيف النساء فيها. يحظر قرار وزير العمل رقم 23 لعام 2013 تشغيل النساء في العمل الذي لا يتناسب مع طبيعتهن الفسيولوجية.

عاملات المنازل

لدى عاملات المنازل بعض حقوق العمال. يعاقب مرسوم وزاري صاحب العمل الذي يحتجز جواز سفر العامل. تشمل حقوق عاملات المنازل الحصول على الوساطة في منازعات العمل والحق في أن يتم تزويدهن بعقد عمل.